مستكملا بتحصيل ذلك الغرض بل اللازم كونه تكملا لوجود ذلك الفعل لان الاستكمال
عبارة عن الحصول بالفعل لما له ذلك الحصول ولا حصول ههنا متجددا الا وجود ذلك
الفعل لا للفاعل بل هو مستجمع لجميع كمالاته من الازل الى الابد ولا اسباب الكمالات
لغيره التي هي صفات واعتبارات لذاته من جملتها التكميل والايجاد الحاصل له
دايما من غير تجدد بل المتجدد له هو تعلقه بافراد المكلفين وايضا انما يلزم الاستكمال ان
لو كان الغرض عايدا اليه تعالى ونحن لا نقول بذلك بل الغرض اما عايد الى مصلحة العبد
او الى اقتضاء نظام الوجود بمعنى ان نظام الوجود لا يتم الا بذلك الغرض فيكون الغرض
عايدا الى النظام لا اليه وعلى كل من الامرين لا يلزم الاستكمال فان قيل اولوية عود
الغرض الى الغير تفيد استكماله بالغير ومساواته بالنسبة اليه تعالى تنافي الغرضية على
ان تخليد الكفار في النار واماتة الانبياء وابقاء ابليس افعال لا مصلحة فيها اصلا
قلت لا نم انه لو استوى حصول الغرض وعدم حصوله بالنسبة اليه تعالى لم يصلح لان يكون
غرضا داعيا الى فعله وانما يلزم لو لم يكن الفعل اولى من الترك بوجه من الوجوه وههنا
ليس كذلك فانه بالنسبة الى العبد اولى ولو سلم فنقول الغرض كالاحسان
مثلا اولى وارجح من عدمه عنده تعالى بمعنى انه عالم بارجحية الاحسان في نفس الامر
ولا يلزم من اولوية الاحسان بالمعنى المذكور عنده استكماله تعالى لان الانفع لا يلزم
النقص فيه وهو تعالى منزه عن النقص هذا والنفع في التخليد راجع الى المؤمنين حيث
يلتذون بايلامهم عند علمهم بتخليد الكفار في النار كما يفهم من قوله تعالى ونادى اصحاب
الجنة اصحاب النار ان قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وفي اماتة
الانبياء راجع اليهم عليهم السلام وهو خلاصهم من مكاره الدنيا وفوزهم برغايب العقبى
واتصالهم بنور القدس وفي ابقاء ابليس راجع الى المؤمنين حيث يحاربونه ويجاهدونه
فيفوزون بسبب ذلك الى الاجر والثواب نظرا ان فعله تعالى لابد ان يشتمل على غرض
سواء كان راجعا الى المفعول او الى غيره ثم اقول يمكن ان يختار في الجواب ان فعله تعالى
لغرض عايد اليه ويمنع لزوم نقصانه قبل حصول ذلك الغرض لجواز ان يكون حصول
ذلك الغرض في هذا الزمان كمالا فلا يلزم ان يكون الواجب قبل حصوله ناقصا او لان
يكون عريا عن صفة كمال بل اللازم ان يكون عريا عن شيء لم يكن كمالا الى ذلك الزمان
وايضا لا نسلم ان يكون الاحتياج في الفاعلية الى الغير مطلقا موجبا للنقصان فانه تعالى
محتاج في صفاته الفعلية الى مخلوقاته وايضا لا يجوز ان يكون الواجب تعالى علة تامة
لوجود الحادث والا يلزم قدمه فاحتاج ايجاده الى حادث اخر وهلم جرا فيلزم ان يكون
كل حادث مسبوقا بمواد غير متناهية والاحتياج في فاعليته اليها غير مستلزم للنقصان
فكيف يكون الاحتياج فيها الى الغرض مستلزما له وايضا يحتاج الواجب في ايجاد
العرض الى وجود المحل وفي ايجاد الكل الى وجود الجزء والشيخ الاشعري وان قال بانه

ارجح في نفس الامر [illegible] الارجحية
يلزم عدم علمه بكونه انفع صح

لاعلاقة

لا علاقة بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق
عقيب مماسة النار والري بعد شرب الماء وليس للمماسة والشرب مدخل في الاحراق
والري لكن بديهة العقل شاهدة بان وجود المحل له مدخل في وجود العرض ووجود
الجزء في وجود الكل وايضا تعليل افعاله تعالى راجع الى الصفات والكمالات الفعلية
[illegible] العالم ورازقية العباد والخلو عنها ليس نقصا قطعا وانما النقص خلوه عن
الصفات الحقيقية وبهذا يندفع ما قيل ان الغرض علة لعلية العلة الفاعلية فلو كان
لفعله تعالى غرض لاحتاج في عليته اليه والمحتاج الى الغير مستكمل به بلا مرتبة انتهى ووجه
الدفع ظاهر مما ذكر [illegible] يمكن ان يدفع بوجه اخر وهو ان غرض الفاعل يكون سببا
للفاعل على الا[illegible] بمعنى ان العلم بالغاية المرتبة على المعلوم يكون سببا للفاعل
على الاقدام بالفعل [illegible] باعتبار الوجود الذهني الغير الاصيل يكون باعثا
على الاقدام [illegible] هذا الوجود كيفية نفسانية علمية فعلى هذا انما يلزم استكماله تعالى بعلمه
في مذهب الاشاعرة وهو عندهم جائز بل يجوز عندنا ايضا وصافه الثمانية وعندنا علمه
ليس صفة موجودة حتى يلزم الاستكمال من الغير بل ليس ههنا الا عالمية مخصوصة
وذات [illegible] يعبر عنه في الفارسية بدانا فلا يلزم عليها استكماله من الغير ولا يلزم عليهم
استكماله بامر اخر سوى ما جوزوا استكماله عنه لا يقال ان الاشاعرة انما قالوا بعدم
الغرض في افعاله تعالى لان الغرض عند من قال به فاعل لفاعلية الفاعل وهم لا يقولون
بفاعل غير الله تعالى لانا نقول لا قايل بان الغرض فاعل لفاعلية الفاعل بل المشهور
انه علة وهو اعم من الفاعل ولو سلم فنقول انهم لا يقولون لفاعل مؤثر في الوجود غير الله تعالى
والفاعلية امر اعتباري وايضا لو صح ذلك يلزم ان لا يقولوا بالغرض في افعالنا ايضا ويمكن
ان يجاب عن اصل الشبهة ايضا بان الغرض اذا كان عاديا كما ان النار سبب عادي
للاحراق عند الاشاعرة لا يلزم منه الاستكمال فان الذات يمكن ان يفعل بلا سبب
فلا يكون ناقصا لا يقال ان الاشاعرة انما استدلوا على نفي تعليل افعال الله تعالى
بالغرض حقيقة وليس مقصودهم نفي السببية العادية لانا نقول لا فرق بين الباعث
الحقيقي والعادي في انه لابد ان يكون وجوده اولى واصلح بالنسبة الى الفاعل وايضا يتوجه
[illegible] على الخصم بما مر من انهم يقولون بحجية القياس وهي فرع ان يكون افعاله تعالى
معللة بال[illegible] ونقل شارح الطوالع عن اكثر الفقهاء انهم قالوا بتعليلها وقد اعترف
بذلك شارح [illegible]صد حيث قال الحق ان تعليل بعض الافعال سيما شرعية الاحكام
والمصالح ظاهر [illegible] الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك
والنصوص شاهدة بذلك كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ومن
اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل الاية فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون
على المؤمنين الاية ولهذا يكون القياس حجة الا عند شرذمة واما التعميم ذلك محال [illegible]

الاحكام

Copyright © King Saud University